# ومتى كانت النيابة استرزاقا....؟!

بقلم: حمد محمد المرعي

وان كان ذلك كذلك فعلى النيابة وتمثيل الامة وتفضيل المصلحة العامة على الشخصية الف سلام، فعضوية مجلس الامة ليست وظيفة بالمعنى التشغيلي الصحيح، ولو كانت كذلك لفقدت اهم عناصرها اولا وهو السمو في حقوق الوطن والمواطن، فتمثيل الشعب ماهو الا تادية مهمة لم يستدع لها النائب بل سعى (او ركض!) وراءها بكل ما اوتي من قوة.. مستخدما كل ماتوفر من سلاح واداة بدءا من الشعبية والمواطنة الجادة الراسخة انحدارا الى ما تحتويه او تتطلبه اساليب الترويج والطرح التي قد لاتفترض الصدق في الوعد او الامانة في الاداء بل الكياسة في القول والحيلة في المضمون مما تستلزمه طرق السياسة والتسيس المعاصرة، معتمدا على نبل الغايات او عدمه.

وحيث انه من المفترض بل والمطلوب ان تكون النيابة من فروع الجهاد في سبيل الحق والعدل والصالح العام، فانه متى ما قيمت هذه ماديا لاصبحت موضع شبهة وتحول اداؤها الى تكليف او استئجار لقاء وظائف او خدمات وانتفى عنها تشريف ونزاهة المركز والصالح العام، فمن ناحية الاساس والمنطق تعتبر مهمة النائب من النوع الطارد وليس الجاذب، الا للمؤمنين برسالتها والقادرين عليها والقانعين بها وبمردودها الاجري الروحي وليس المادي، وعليه يتبع ان تكون المكافاة المادية (او مجازا الراتب) في ادنى الحدود بما يحفظ كريم العيش ويصد اولئك الذين يكون الطمع المادي او طريق الاستنفاع من اهدافهم.

ولذا فانه ليس من المنكر بشيء ان يكون اجر النائب عند الخالق تعالى في الاخرة . هذا ان صحت وصدقت النوايا، وان لم تصدق فانه اقل مايقال انه لا تجوز مجازاة النائب من المال العام (والتي هي اموال المؤمنين)، ولانه ليس في اليد حيلة فتترك مجازاته عند الله جل وعلا، او عدا ذلك وحيث انه للضرورة احكام فانه يتطلب، وللضرورة كذلك، ان يكون هناك بالمقابل محاسبة على الانتظام في الحضور وعدم التسيب والمشاركة (الفعلية) في الاعمال والجدية في تحقيق ماكان موعودا بها ومطالبا بها من الناخب والابتعاد عن التلكؤ والمهادنة والمحافظة على التزامات وقيم المركز، فحيث ان نوابنا دائما مايقارنون مجلسهم بمجالس البلاد المعتبرة فلماذا والى تاريخه نجد تعمنعا بل وتعنتا . بالرغم من مناداتنا ومناداة الغير ومنذ الدور التشريعي الرابع في السبعينات بضرورة ايجاد لجنة من نواب المجلس تكون بمثابة لجنة القيم تحافظ وتحاسب وتراجع وتتابع وتلاحق ماقد يصدر او يحدث من النواب من سلوكيات مما يخل بالقيم الاخلاقية او الوطنية او ا لعامة.

فلماذا اختار نوابنا راتب الوزير.. ولماذا لايكون اعلى او ادنى؟ الا يعلمون ان راتب الوزير مؤسس وفقا للدرجات الوظيفية المسلسلة في القطاع الحكومي؟ فهل تم اختيارهم هذا وفقا لتقييم ومقايسة وحسبة حقيقية ام اعتباطا فعلوها، وهل يستوي فيها المتعلم الكفؤ مع الذي لايعرف ابجدية الكلم هذا من ناحية.

ومن ناحية اخرى الا يعلم اصحاب الطرح ان الوزير مستدعى (وقد يكون في وظيفة افضل من ناحية العمل والمردود) ومطالبا بالامتناع عن اية اعمال اخرى، وبالاضافة الى ذلك فانه محاسب بل وعرضة ان يقال او يستبدل بين ليلة وضحاها.. بعبارة اخرى فان الوزير يعمل عند صاحب عمل الذي هو رئيس الحكومة، فهل النائب هكذا.. وهل بمقدوره ان يتواضع ليكون الناخب رئيسه من حيث انه مصدر نيابته؟ واذا لم يكن هذا هكذا فلقد هزلت.

مغزى القول انه هل هناك نائب قطاع عام واخر قطاع خاص ومابين هذا وذاك قطاع مشترك؟ وماهي الضوابط هنا من ان لاتحاول الحكومة بشراء نوابنا عن طريق ماتغدق عليهم من مميزات عينية ومادية وراتبية!.

ومن ناحية اخيرة الا يعلم هؤلاء ان الوصول الى عضوية مجلس الامة بحد ذاته هو مكافاة سهلة، وتشرفهم بحمل الرسالة هو اقصى مايتطلع اليه المرء بالاضافة بالطبع الى المميزات والتسهيلات الماديةوالتفخيمات والتشريفات المصاحبة للمركز، ولا نورد هنا الابواب المفتوحة والواسطة التي قد تباع باعلى الاسعار.

ان ما اوردناه هنا نابع بالتاكيد عن احترامنا وغيرتنا واجلالنا للمؤسسة التي نسميها «مجلس الامة الكويتي» لكونها تمثل الشعب كل الشعب وليس بضعة افراد.

هل ذلك التمنع والتعنت نابع من كون نوابنا من جمهرة القديسين يا ترى! انه يجب ان لايخفى ان مجالس بعض البلاد المعتبرة لاتخلو من الشبهات ولكن هناك محاسبة وهناك تعزيرا بل وجلادين ايضا.

ونرجو ان لانختلف هنا في ان الاجرة (او الراتب او المكافاة) عادة ماتكون مقابل مردود يقدم في اطار وترتيب ونظم مشروطة ومتفق عليها وبلا هذا فلا . وهذه تفاصيلها كثيرة وليست موضوعنا، الا ان ايرادها ضروري من حيث كيفية اختيار نوابنا مماثلتهم «براتب» الوزير.. وباثر رجعي منذ تاسيس المجلس (لذر الرماد في العيون؟ كما حصل بسريان راتب عضو مجلس امة متقاعد؟).